

بأرباح أرامكو.. "أمنستي" تدعو السعودية للتحول إلى الطاقة المتجددة

دعت منظمة العفو الدولية (أمنستي)، الأحد، السعودية إلى استخدام أرباح شركة النفط العملاقة "أرامكو" في تمويل الانتقال إلى الطاقة المتجددة لإنهاء الضرر المناخي الذي يسببه استهلاك الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي).

والأحد، أعلنت "أرامكو" عن أرباح سنوية بلغت 161.1 مليار دولار، وهي أكبر أرباح سنوية تحققها الشركة.

وقالت الأمينة العامة للمنظمة الحقوقية الدولية أنييس كالamarde، في بيان ترجمته "الخليج الجديد"، إنه "لأمر صادم أن تحقق شركة أرباحاً تزيد على 161 مليار دولار في عام واحد من بيع الوقود الأحفوري، وهو المحرك الأكبر الوحيد لأزمة المناخ".

وتاتي: "إنه لأمر أكثر إثارة للصدمة لأن هذا الفائض تم تكريسه خلال أزمة تكلفة المعيشة العالمية وساعد في ارتفاع أسعار الطاقة الناتجة عن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا (مستمرة منذ 24 فبراير/ شباط 2022)".

ويومياً، تنتج "أرامكو" حالياً أكثر من 12 مليون برميل من النفط، وتهدف إلى زيادة إنتاجها بنحو مليون برميل يومياً بحلول عام 2027، وزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة 50% بحلول 2030.

وتحتل الحكومة السعودية وصندوق الاستثمارات العامة (PIF) وصندوق الثروة السيادي التابع لها، أكثر من 98% من أرامكو، مما يجعل الشركة، عبر الأرباح الموزعة والمصائب التي تدفعها، مصدراً رئيسياً للدخل للمملكة وثروتها، وفق المنظمة.

ورأت كالامارد أنه "حان الوقت لأن تعمل السعودية لمصلحة الإنسانية وتدعم التخلص التدريجي من صناعة الوقود الأحفوري، وهو أمر ضروري لمنع المزيد من الضرر المناخي".

وشددت المنظمة على أنها تدعم دعوات البرلمان الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية والآلاف من منظمات المجتمع المدني التي تحث على وضع معايدة ملزمة قانوناً لمنع انتشار الوقود الأحفوري.

ومشدةً على أن "التحول السريع والعادل للطاقة إلى البديل المتجددة هو أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى"، قالت المنظمة إنه "يجب أن تتفق الحكومات أيضاً على التخلص التدريجي من استخدام وإنتاج جميع أنواع الوقود الأحفوري في محادثات المناخ COP28 (مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ) في وقت لاحق من هذا العام (بإمارات)".

انتهاكات حقوقية

وتتمثل الحكومة السعودية، بحسب المنظمة، "سجلاً واسعاً ومرهقاً من انتهاكات حقوق الإنسان، وبينها الإعدام والاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون محاكمة والتعذيب وقمع حرية التجمع وحرية التعبير والتمييز على أساس الجنس وتجريم أفراد مجتمع الميم (الشواذ جنسياً)، كما تقاتل قواتها في اليمن المجاور، حيث ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات محتملة للقانون الإنساني".

وعادة ما تنفي الرياض صحة الاتهامات لها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان داخل المملكة، وتقول إنها تدعم قوات السلطة الشرعية في اليمن بناءً على طلب من الرئاسة اليمنية لمواجهة انقلاب جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، على السلطة.

وأردفت المنظمة أن "المملكة أنفقت مؤخراً، من خلال صندوق الاستثمارات العامة إلى حد كبير، مليارات الغسيل الرياضي (أي تحسين السمعة) من خلال شراء البطولات والأحداث ونوادي كرة القدم لصرف الانتباه عن

هذا الكتالوج الرهيب من الانتهاكات".

ومصطلح الغسيل الرياضي (Sportswashing) يشير إلى استخدام حكومات الأحداث الرياضية رفيعة المستوى لإبراز صورة إيجابية عن بلد़ها أمام بقية دول العالم وصرف الانتباه عن قضايا حقوقية.

وقالت كالامارد إن "هذه الأرباح غير العادلة وأى دخل مستقبلٍ مستمد من أرامكو لا ينبغي استخدامه لتمويل انتهاكات حقوق الإنسان أو التستر عليها أو محاولة التعتمد عليها عبر الغسيل الرياضي".

وأضافت أنه "يجب استخدام أرباح أرامكو لصالح كوكب الأرض وشعوبه. يمكن للأرباح تمويل انتقال عادل وقائم على حقوق الإنسان إلى الطاقة المتجدددة وزيادة تحسين حياة المواطنين السعوديين العاديين".

المصدر | أمنستي - ترجمة وتحرير الخليج الجديد